# المتغيرات الجغرافية المتعلقة بظاهرة الطلاق في محافظة القادسية
## (دراسة في الجغرافية الاجتماعية)

الاستاذ المساعد الدكتور
انتظار ابراهيم حسين الموسوي
الاستاذ المساعد الدكتور
صبرية علي حسين العبيدي
جامعة القادسية / كلية الآداب

**الملخص:-**

يعد الطلاق من الظواهر الاجتماعية المؤثرة في حياة الافراد والاسر والمجتمعات، فهو يؤدي الى هدم الاسرة وتفكك اواصرها وبذلك يؤثر على نمو السكان من خلال تأثيره في الخصوبة . جاءت هذه الدراسة في ثلاثة مباحث لعرض مشكلة الطلاق في محافظة القادسية من خلال الاعتماد على دعاوى الطلاق المسجلة في المحاكم لعام ٢٠١٦ وكذلك الاعتماد على الدراسة الميدانية من خلال توزيع استمارة الاستبانة التي تم توزيعها على عينة قصدية من المطلقات في منطقة الدراسة . وقد تناول البحث دراسة ظاهرة الطلاق وتوزيعها الجغرافي ومدى تباينها ضمن الوحدات الادارية في المحافظة اذ احتل مركز قضاء الديوانية المرتبة الاولى في حالات الطلاق المسجلة وبنسبة (٥٥.٥%) من عدد حالات الزواج البالغة ( ٣٥٩٨) حالة لعام ٢٠١٦، اما معدلات الطلاق الخام فقد بلغت وللعام نفسه في عموم المحافظة (٢.٣) بالألف . احتل قضاء الديوانية المرتبة الاولى وبنسبة (٣.٦) بالألف في حين احتل قضاء الشامية المرتبة الثانية وبنسبة (١.٣) بالألف اما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قضاء الحمزة اذ بلغت (١.٢) بالألف . وقد تعددت اسباب الطلاق في المحافظة ومنها اسباب اجتماعية واقتصادية كان لها دور في ارتفاع معدلات الطلاق وبالتالي ظهور العديد من الاثار التي ترتبت على هذه الظاهرة تمثلت بالأثار الاجتماعية والاقتصادية على المطلقين .

# *The geographical variables related to the divorce phenomenon in Qadisiyah Governorate (Study in social geography)*

*Asst. Prof.Intethar Ibrahim Hussein Al Mousawi*
*Asst. Prof. Sabriya Ali Hussein Al - Obaidi*
*University of Qadisiyah / College of Arts*

**Abstract:**

Divorce is a social phenomenon that affects the lives of individuals. families and communities. It leads to the destruction of the family and the disintegration of its relations and thus affects the growth of the population through its effect on fertility. This study was presented in three studies to present the problem of divorce in Qadisiya Governorate by relying on divorce cases registered in the courts for 2016. as well as relying on the field study by distributing questionnaire distributed to a sample of divorced women in the study area. The study dealt with the phenomenon of divorce and its geographical distribution and the extent of its variation within the administrative units in the governorate. Diwaniyah district ranked first in divorce cases registered (55.5%) of the total number of marriages (3598) in 2016. As for the crude divorce rates. it reached and for the same year throughout the province (2.3) per thousand. The province of Diwaniyah ranked first with (3.6) per thousand. while the district of Al-Shamiya ranked second by (1.3) per thousand. while the third place was allocated to the district of Hamzah (1.2) per thousand. The reasons for divorce have varied in the province. including social and economic reasons that have had a role in the high rates of divorce and thus the emergence of many of the effects that resulted from this phenomenon were the social and economic effects on the divorced.

## المقدمة:-

تعد ظاهرة الطلاق من أخطر الظواهر التي يمكن أن يتعرض لها أي مجتمع في العالم، بوصفها سببا جوهريا في تقويض دعائم الأسرة وتشتت أفرادها، وما يترتب على ذلك من خلل كبير في النظام الاجتماعي القائم على تماسك وانسجام الأسرة لكونها تشكل النواة الأولية في المجتمع البشري بصورة عامة . وبسبب تلك التداعيات الخطيرة والاضرار الفادحة الناتجة عن حالة الطلاق، فقد وضعت الشرائع السماوية ومنها الإسلام، وكذلك القوانين الوضعية، لعقد الزواج، قواعد واسس وأصول تشعر المتزوجين بأنهم يقدمون على خطوة مصيرية تربطهم برباط مقدس قائم على المودة والتراحم والالفة ، لا تنفكّ أواصره إلا للضرورة القصوى. وهي ظاهرة اجتماعية قديمة عرفت منذ قيام المجتمع الإنساني الذي عرف الزواج كبداية لتكوين الاسرة ، وعرف الطلاق كنهاية للحياة الزوجية غير الناجحة ، إذ يعتبر الطلاق ملازماً للزواج ، فقد عرف العالم ومختلف الحضارات القديمة في كافة أطوار البشرية هذه الظاهرة الاجتماعية وحتى قبل ان تنزل الشرائع السماوية فقد عرفتها شعوب وادي الرافدين ووادي النيل وكل شعوب العالم القديمة باستثناء الشريعة الهندوسية التي لا يفصم الزواج فيها بتاتاً.

اباحت الأديان السماوية الثلاثة منذ ظهورها الطلاق وجعلته رخصة لأنهاء حياة زوجية مضطربة لم يعد من الممكن استمرارها ، إذ أجازته الشريعة اليهودية والشريعة المسيحية واباحه الاسلام الذي التزم جانب الوسط بين الافراط والتفريط إذ اعلن الاسلام مع اباحته ان الله يبغضه ولا يشجع الاقدام عليه الا للضرورة القصوى .

## المبحث الأول

## الإطار النظري والمفاهيمي للبحث

١. **مشكلة البحث** :تتمثل المشكلة المطروحة في هذا البحث بالسؤال الآتي (ما هي المتغيرات الجغرافية والاجتماعية المتعلقة بظاهرة الطلاق في محافظة القادسية ؟ وماهي اهم الاسباب المؤدية لهذه الظاهرة ؟ وهل هناك اثار ونتائج مترتبة عليها ؟

٢. **فروض البحث** :يمكن ان تصاغ فرضية البحث كالآتي (ان لظاهرة الطلاق متغيرات جغرافية تؤثر في تباين توزيعها على الوحدات الادارية للمحافظة ، ومتغيرات اجتماعية فهي ظاهرة اجتماعية تتولد نتيجة للضغوطات التي يتعرض لها الافراد في المجتمع لذلك تتعدد الاسباب والنتائج المترتبة عليها لهذه الظاهرة السكانية الاجتماعية)

٣. **منهج البحث** : نظراً لحاجة الدراسة إلى أكثر من منهج فقد تم اعتماد المنهج الاقليمي لتوزيع الظاهرة على اقليم محافظة القادسية وبحسب الوحدات الادارية والمنهج الجغرافي التحليلي الذي لا يمكن الاستغناء عنه في عملية التحليل للإجابة على التساؤلات في متن البحث.

٤. **هدف البحث** : يهدف البحث الى توضيح ماهية المتغيرات المؤثرة في تفشي ظاهرة الطلاق واهم اسبابها واثارها والنتائج المترتبة على انتشارها بعد عملية توزيع عدد حالات الطلاق في المحافظة على الوحدات الادارية، لأنها من المشاكل الخطيرة التي تهدد كيان المجتمع في المحافظة ما لها من آثار ديموغرافية واجتماعية واقتصادية .

٥. **حدود البحث** : تتمثل الحدود المكانية للبحث في محافظة القادسية ، وهي تمثل الجزء الأوسط من السهل الفيضي ضمن منطقة الفرات الاوسط ، إذ تمتد المحافظة بين دائرتي عرض (١٧ˉ ، ٣١° و ٢٤ˉ ، ٣٢°) شمالاً، وخطي طول (٢٤ˉ ، ٤٤° و ٤٩ˉ ، ٤٥°) شرقاً ، وتشكّل الحدود الادارية للمحافظة حدوداً مشتركة مع خمس محافظات هي بابل من

الشمال والمثنى من الجنوب ، أمّا محافظتا واسط وذي قار فتحداها من الشرق والشمال الشرقي، بينما تحدّها محافظة النجف من الغرب. خريطة (١)، وتبلغ مساحة المحافظة الكلية (٨١٥٣ كم٢)،[١] وتتألف من خمس عشرة وحدة ادارية ، بواقع اربعة اقضية واحدى عشرة ناحية. خريطة (٢).

خريطة (١)

موقع محافظة القادسية من العراق

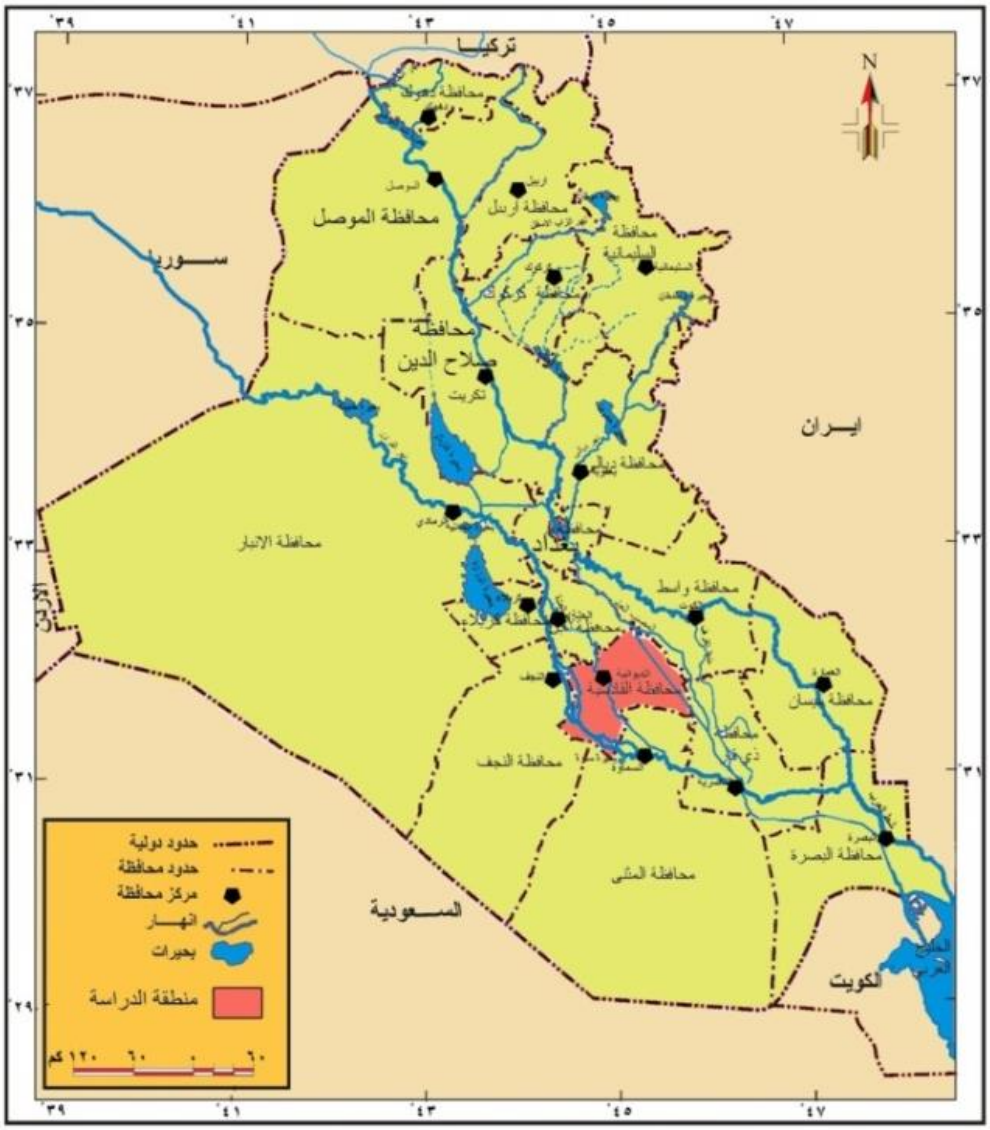


المصدر: الهيأة العامة للمساحة ، خريطة العراق الادارية بمقياس رسم ١: ١٠٠٠٠٠٠ ، بغداد ، ٢٠٠٠.

خريطة (٢)

الوحدات الادارية في محافظة القادسية

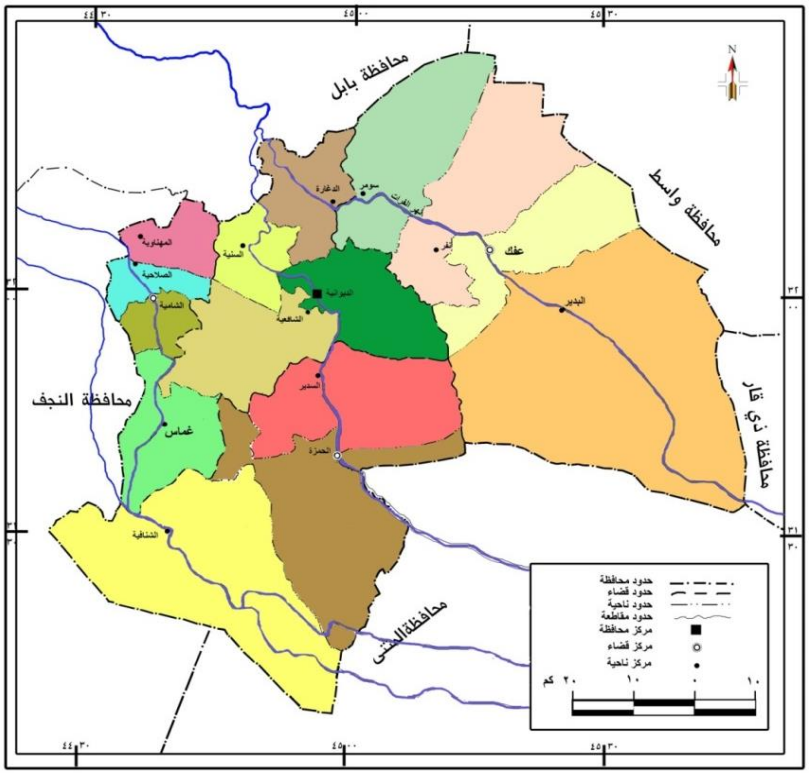


المصدر: الهيأة العامة للمساحة ، خريطة محافظة القادسية الادارية بمقياس رسم ١: ٥٠٠٠٠٠ ، بغداد ، ٢٠٠٠.

## المبحث الثاني

## مفهوم الطلاق وانواعه

### ١. مفهوم الطلاق :

يفسر الطلاق في اي مجتمع من خلال معرفة التركيب الزواجي لذلك المجتمع وهو يعني توزيع السكان بحسب حالتهم الزواجية وهي الذين لم يسبق لهم الزواج (العزاب) والمتزوجون والمطلقون والمترملون ويؤثر التركيب العمري ونسبة النوع تأثيراً مباشراً في نسب السكان الذين تضمهم الفئات الاربعة ، كما تسهم الاحوال الاجتماعية والاقتصادية في تحديدها واتجاهاتها لذلك فإن الحالة الزواجية ليست حالة ثابتة بل متغيرة.[٢] ويعرف الطلاق بأنه انفصال الزوجين عن بعضهما وتوقف الحياة الزوجية ، أي تفكيك

الاتحادات الزوجية ،[٣] ورغم أن الطلاق محلل في الديانة الاسلامية إلا انه غير مستحب وذلك للمساوئ والمشاكل الاجتماعية التي تنجم عنه خاصة إذا كانت الحياة الزوجية قد أثمرت عدداً من الاطفال ، اما الديانة المسيحية فإن الطلاق وإن كان محرماً إلا أن كثيراً من الدول المسيحية أجازته بتشريعات مدنية.[٤] وإن ارتفاع معدلات الطلاق في أي دولة مؤشر على أمور عدة أبرزها وجود مشاكل إقتصادية وتدهور القيم الاخلاقية بحيث يفكر كل من الزوجين تفكيراً شخصياً وانانياً دون أخذ العائلة ومستقبل الاطفال بنظر الاعتبار.[٥]

يتضمن فسخ الزواج مدلولات ديموغرافية واجتماعية واقتصادية فالطلاق يعني الانسحاب من السكان المتزوجين لذلك فهو يقلل عدد السكان الذين قد يحدث بينهم الولادات ويغير عدد وتركيب وحاجات ووظائف الأسر.

## ٢. أنواع الطلاق

هناك عدة انواع للطلاق هي :[٦]

أ. الطلاق الرجعي : وهو لا تحل به عقدة الزواج في الحال حيث يملك الزوج اعادة مطلقته الى حياته الزوجية دون عقد جديد ما دامت في العدة

ب. الطلاق البائن : ويقصد به حل رابطة الزواج في الحال ولا يحق للزوج ارجاع طليقته.

ج. طلاق المبارئة او الخلع: وهو الطلاق على مال وشرع لتفتدي المرأة نفسها من زوج لا تريد البقاء معه.

د. زواج اليمين او الحلف: ويسمى ايضاً الهجر حيث يحلف الرجل بالاَّ يقرب من زوجته مدة قد تطول او تقصر رغبة في اذلالها وايذائها

وقد قدم بول لوهامان في عام ١٩٧٠ ستة اوجه للطلاق وهي ما يلي:[٧]

أ . الطلاق العاطفي : الذي يمثل مشكلة فشل الزواج بسبب تدهور الرباط العاطفي بين الزوجين

ب . الطلاق القانوني : الذي يقضي بانخراط عقد الزواج .

ت . الطلاق الاقتصادي : الذي نطوي على التعامل مع تقسيم الملكية والمال اي فصل ملكية المطلق عن ملكية المطلقة .

ث . طلاق الزوجين مع الاحتفاظ بالابوة والامومة : الذي يتضمن قرارات تأخذ بنظر الاعتبار الوصايا على الابناء والحقوق ورعايتهم وتفقد مصالحهم وشؤونهم .

ج . الطلاق المجتمعي : اي مؤثرات الطلاق القانوني على الروابط الصداقية والمؤسسية التي يكتسبها المطلق او المطلقة .

ح . الطلاق النفسي : الذي يركز على محاولة الشريك او الشريكة لاكتساب استقلالية واعتبار ذاتي او استرجاع الاستقلال الشخصي الذاتي للشريك بعد طلاقه قانونياً .

وأن أهم انواع الطلاق في محاكم الاحوال الشخصية في محافظة القادسية هي طلاق الرجعي والبائن فالبائن هو ما لا يصح للزوج معه الرجعة والرجعي هو الذي للمطلق مراجعتها فيه سواء راجع ام لم يراجع وقد اشارت البيانات المحصلة من محكمة الاحوال الشخصية في منطقة الدراسة بأن النسبة الاكبر هي لنوع الطلاق الرجعي اكثر من الطلاق البائن إذ ان الكثير ممن يقومون بالطلاق يعودون خلال مدة العدة بإعادة مطلقاتهم بعد ذهاب حالة الغضب والتفكير بشيء من التعقل وخصوصاً إذا كان يرتبط بينهم اطفال مما يؤدي الى استئناف الحياة الزوجية. اما الطلاق البائن فيوجد بنسبة اقل ولكن النسبة الاعلى تعود الى الطلاق الخلعي والطلاق قبل الدخول الذي كثر في الآونة الاخيرة لكثرة المشاكل والخلافات والكراهية بين الزوجين مما دفع بالزوجات الى التنازل عن حقوقهن جميعها في سبيل الحصول على الطلاق ، فضلاً عن الخلافات في مدة الخطوبة مما يؤدي الى الفسخ والطلاق قبل الدخول.[٨]

اما اهم دعاوى التفريق المسجلة في محكمة الاحوال الشخصية في المحافظة فهي التفريق للهجر(غيبة الزوج) وهو احد انواع التفريق للضرر واشترط القانون لجواز التفريق بالغيبة ان تكون بدون عذر وعلى هذا لو غاب الزوج في تجارة او بعثة علمية فلا يحق للزوجة طلب التفريق وان القانون العراقي جعل مدة الغيبة سنتين وهو احتياط لا

بأس به لحفظ الحياة الزوجية وعد القانون جعل الفرقة في هذه الحالة طلاقاً بائناً بينونة صغرى. [٩] وقد تبين من خلال الدراسة الميدانية ان السبب الاكثر وضوحاً وراء دعاوى التفريق من هذا النوع هو ترك الحياة الزوجية والتفكير في انهائها او التهرب من مسؤوليتها وغالباً ما يتم الهجر بترك الزوج من جراء النزاع والخلاف بينهما. [١٠]

اما التفريق قبل الدخول وهو نوع اخر من دعاوى التفريق التي تشهدها المحكمة في المحافظة بشكل ملحوظ وهو ينص على ان للزوجة الحق في طلب التفريق قبل الدخول وفي هذه الحالة على ان تقضي بالتفريق بعد ان ترد الزوجة ما قبضته من مهر وجميع ما تكبده من اموال، [١١] ويأتي هذا النوع من دعاوى التفريق بالمرتبة الثانية ويعزى السبب الى كثرة الخلافات التي تحدث خلال مدة الخطوبة واختلافات وجهات النظر بين الطرفين وتدخل الاهل في الصغيرة والكبيرة ولشدة هذه الخلافات والخشية من تفاقمها في المستقبل تلجأ بعض الزوجات الى طلب التفريق إذ يسمح القانون للزوجة بطلب التفريق في حالة عدم الانسجام شريطة ارجاع كل ما تكبده من خسائر الخطوبة والمهر.

## المبحث الثالث

## التوزيع الجغرافي لمعدلات الطلاق في العراق ومحافظة القادسية

لم يكن العراق ومنذ أن تشكلت دولته الحديثة في عشرينيات القرن الماضي متميزا عن باقي بلدان العالم العربي في مختلف النواحي العمرانية، والفنية، والأدبية، وفي النظم وتشريع القوانين .. فحسب، بل كان متميزا كذلك باستقرار الأسرة العراقية وتماسك أواصرها . فبعدما بدأت الجهات القضائية، ودوائر الأحوال المدنية بتسجيل عقود الزواج والطلاق بصورة رسمية، لم يسجل أي ارتفاع ملحوظ في معدلات الطلاق في المجتمع العراقي بل ان حالة الطلاق اذا وقعت في اسرة معينة كان ذلك حريا بان تتعرض تلك الاسرة الى الانتقاد بل وحتى الرفض من قبل محيطها . لكن الظروف المتردية والحروب الطاحنة التي مر بها المجتمع العراقي بسبب تعاقب انظمة الحكم وقبضها على مقاليد الأمور في البلاد، والتي ألقت بأعبائها الثقيلة على كاهل العراقيين، وبددت ثرواتهم

ومواردهم التي حباها الله إياهم، كانت نتائجها سلبية على تماسك الأسرة العراقية واستقرارها، فأخذ مؤشر حالات الطلاق يأخذ منحى تصاعديا.[١٢] فقد ارتفعت نسبة الطلاق في المجتمع العراقي بسبب عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية عرفها العراق خلال السنوات القليلة الماضية ، رافقها نقص في الوعي الثقافي والاجتماعي للأزواج الأمر الذي دفع باحثين اجتماعيين الى القول (ان المجتمع العراقي يواجه التفكك) ويعزو البعض سبب تفاقم ظاهرة الطلاق في العراق الى ( الانفتاح الذي بدأ يشهده بعد عام ٢٠٠٣ والذي ساهم بشكل أو باخر في تبدل الكثير من المفاهيم الاجتماعية ) ويقول أحد قضاة محكمة الأحوال المدنية العراقية (ان محكمة الكرخ في بغداد سجلت وحدها منذ بداية العام الحالي (٦٠٠حالة طلاق) وهذا العدد كبير ومؤشر خطر على تفكك الروابط الاجتماعية في البلاد) وأوضح (ان أكثر حالات الطلاق تتم عن طريق المخالعة ، حيث يأتي الطرفان وهما متفقان على الطلاق مقابل تنازل الزوجة عن جميع حقوقها أو بعضها بحسب الاتفاق بينهما ) واضاف ( ان الطلاق في العراق وصل مرحلة يجب الوقوف عندها ، لأن تزايد الحالات الى هذه الدرجة يهدد بنية المجتمع ) وتشير الأرقام الصادرة عن مجلس القضاء الأعلى الى أن دعاوى الطلاق لعام ٢٠٠٤ كانت (٢٨٦٨٩ حالة طلاق)، وارتفعت إلى (٣٣٣٤٨ حالة طلاق) في عام ٢٠٠٥، ثم ارتفعت مجدداً الى (٣٥٦٢٧ حالة طلاق) في عام ٢٠٠٦ ، وارتفعت مجدداً في العام ٢٠٠٧ إلى (٤١٥٣٦ حالة طلاق) ، وحققت نسبة الطلاق انخفاضاً في الأشهر الأولى من العام ٢٠٠٨ ، إلا أنها عادت لترتفع في العام ٢٠٠٩ بواقع (٨٢٠٤٥٣ حالة طلاق) وقد اكد الباحثين الاجتماعيين على ان ظاهرة الطلاق في المجتمع العراقي آخذة في التزايد وهو مؤشر يدل على تفكك أواصر المجتمع وساهم في ذلك بدرجة كبيرة قلة الوعي الاجتماعي والديني ، إذ تشير الدراسات ان المجتمع العراقي مر بمراحل تفكك بدءاً من الحرب العراقية – الايرانية ثم حرب الخليج وبعدها الحصار حتى سقوط النظام السابق في ٢٠٠٣ وما اعقبها من طائفية وتهجير قسري للعوائل.[١٣]

ان العوامل الاقتصادية في البلد والتعليم والمؤسسات العلمية أصابها الركود والتفكك مما اثر سلباً على الفرد العراقي ، فالمؤسسات في المجتمع العراقي بحاجة الى وقفة جدية من أجل تعديل بعض جوانبها فهي معنية بالدرجة الاولى بتقويم العوائل وتحديد مسارها، وان زيادة العاطلين عن العمل في العراق دفع بالشاب العراقي لفقد السيطرة على أعصابه أمام متطلبات العائلة التي لا تنتهي فجعل الطلاق سبيلاً لخروجه من هذا التوتر العصبي .

في الدخول إلى أروقة محاكم الأحوال الشخصية في محافظة القادسية ، لا تلفت الانتباه سوى مشاكل الطلاق، التي تظهر واضحة على ملامح الناس هناك، فأعداد الدعاوى المقامة من أجل الانفصال تصيب المرء بالذهول ، إذ أصبحت قضايا الطلاق في المجتمع الديواني أكثر ما يلفت الانتباه، وباتت تشغل الناس كثيرًا، وتثير المشاكل بين الأسر، وتعلن البغضاء بين القبائل، وقد ارتفعت النسبة حتى وصلت إلى حالة مرعبة، يصفها الباحثون الاجتماعيون بأنها تهدد النسيج الاجتماعي، وتنذر بتفكك الروابط الاجتماعية.

إن حالات الطلاق المسجلة في محافظة القادسية لعام ٢٠١٦ قد شهدت تبايناً واضحاً على مستوى الوحدات الادارية في حجم حالات الطلاق المسجلة ، إذ تبين من الجدول (١) والشكلين (١، ٢) والخريطة (٣) أن مركز قضاء الديوانية قد احتل المرتبة الاولى لحالات الطلاق المسجلة والبالغ (١٩٩٠) لعام ٢٠١٦ أي بنسبة (٥٥.٥%) من عدد حالات الزواج البالغة (٣٥٩٨) ، ثم جاءت ناحية غماس بالمرتبة الثانية لحالات الطلاق المسجلة لتبلغ (١١٥) حالة طلاق وبنسبة (٢١.٣٧%) من عدد حالات الزواج البالغة (٥٣٨).

اما المرتبة الثالثة فقد احتلتها مركز قضاء الحمزة إذ بلغت حالات الطلاق (٢٤٤) حالة طلاق وبنسبة (١٩.٦%) من عدد حالات الزواج البالغة (١٢٤٤) حالة زواج ، وجاءت ناحية الشنافية بالمرتبة الرابعة من حيث عدد حالات الطلاق المسجلة والبالغ (٤٧) حالة طلاق وبنسبة (١٥%) من عدد حالات الزواج البالغة (٣٣١) حالة زواج ، اما المرتبة الخامسة فقد احتلتها ناحية مركز الشامية وناحية الصلاحية (١٨٤) وبنسبة (١٤%) من عدد حالات الزواج البالغة (١٣٠٢) حالة زواج.

جدول (١)

عدد حالات الطلاق ونسبها المئوية بحسب الوحدات الادارية في محافظة القادسية للعام ٢٠١٦

| الوحدة الإدارية | عدد حالات الزواج | عدد حالات الطلاق | نسبة عدد حالات الطلاق من عدد حالات الزواج |
|---|---|---|---|
| مركز قضاء الديوانية | ٣٥٩٨ | ١٩٩٠ | ٥٥.٥ |
| ناحية السنية | ٢٩٢ | ١٨ | ٦.١٦ |
| ناحية الشافعية | ٣٣٧ | ٤٧ | ١٣.٩ |
| ناحية الدغارة | ١٠١٦ | ٦٤ | ٦.٢٩ |
| مركز قضاء عفك | ٨٢٥ | ٨٦ | ١٠.٤ |
| ناحية البدير | ٤٦١ | ٢٢ | ٤.٧٧ |
| ناحية سومر | ٢٨٥ | ١٨ | ٦.٣ |
| مركز قضاء الشامية والصلاحية | ١٣٠٢ | ١٨٤ | ١٤ |
| ناحية غماس | ٥٣٨ | ١١٥ | ٢١.٣٧ |
| ناحية المهناوية | ١٠٥٩ | ٤٧ | ٤.٤ |
| مركز قضاء الحمزة | ١٢٤٤ | ٢٤٤ | ١٩.٦ |
| ناحية الشنافية | ٣٣١ | ٤٧ | ١٥ |
| مجموع المحافظة | ١١٢٨٨ | ٢٨٩٢ | ٢٥.٥ |

المصدر: المحكمة الاتحادية في الديوانية ، شعبة الاحصاء ، بيانات غير منشورة لعام ٢٠١٦

- تم استخراج نسبة الطلاق في محافظة القادسية وبحسب الوحدات الادارية من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة الطلاق} = \frac{\text{عدد حالات الطلاق}}{\text{عدد حالات الزواج}} \times 100$$

شكل (١)

تباين عدد حالات الطلاق في محافظة القادسية بحسب الوحدات الادارية لعام ٢٠١٦

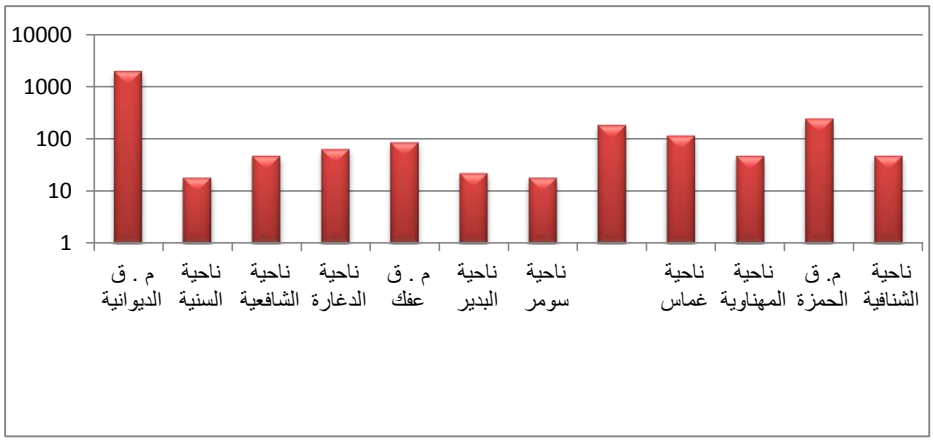


المصدر: اعتماداً على بيانات جدول (١)

شكل (٢)

النسب المئوية لعدد حالات الطلاق من عدد حالات الزواج

بحسب الوحدات الادارية في محافظة القادسية

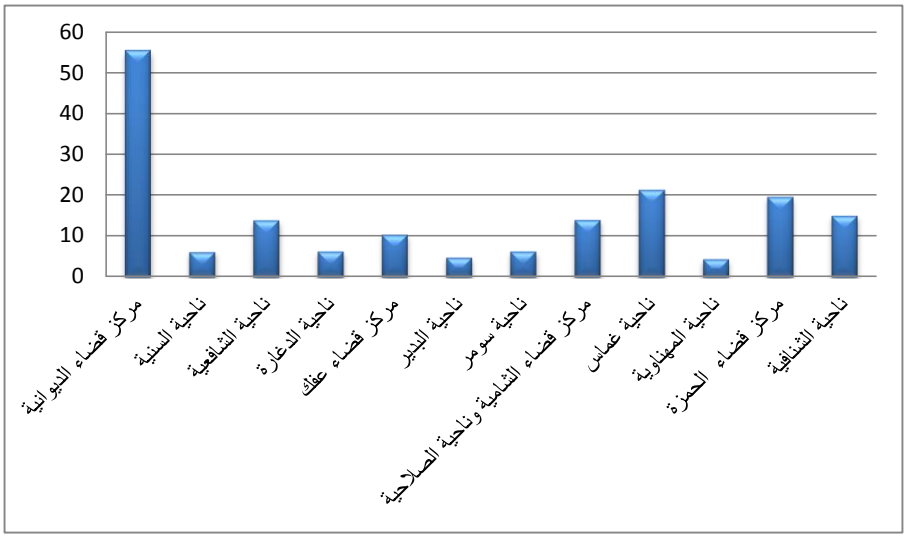


المصدر: اعتماداً على بيانات جدول (١).

خريطة (٣)

النسب المئوية لعدد حالات الطلاق من عدد حالات الزواج بحسب الوحدات الادارية في محافظة القادسية لعام ٢٠١٦

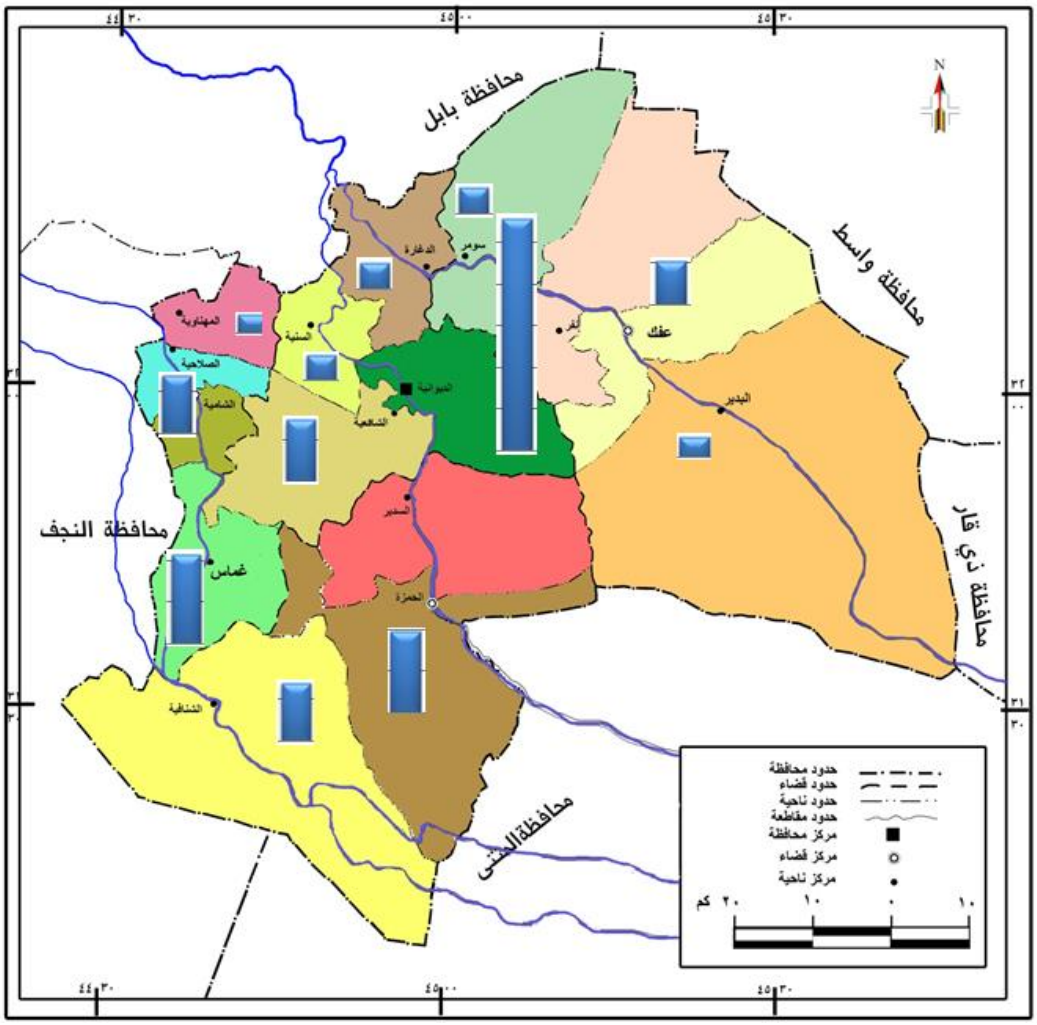


المصدر: اعتماداً على : خريطة (٢) ، وبيانات جدول (٢)

اما المرتبة السادسة فقد احتلتها ناحية الشافعية التي بلغت عدد حالات الطلاق المسجلة (٤٧) حالة وبنسبة (١٣.٩%) من عدد حالات الزواج البالغة (٣٣٧) حالة زواج، اما ناحية عفك فجاءت بالمرتبة السابعة إذ بلغت حالات الطلاق المسجلة فيها (٨٦) وبنسبة (١٠.٤%) من عدد حالات الزواج البالغة (٨٢٥) حالة زواج ، اما الوحدات

الادارية التي جاءت بالمرتبة الثامنة مثل ناحية الدغارة وناحية السنية وناحية سومر بعدد حالات الطلاق والبالغة (٦٤ ، ١٨ ، ١٨) على الترتيب ، وبنسبة (٦.٢٩% ، ٦.١٦% ، ٦.٣%) على الترتيب من عدد حالات الزواج البالغة (١٠١٦ ، ٢٩٢ ، ٢٨٥) حالة زواج على الترتيب . اما المرتبة الاخيرة فكانت من حصة ناحيتي البدير والمهناوية اللتان بلغت فيهما عدد حالات الطلاق (٢٧ ، ٤٧) حالة لكل منهما وبنسبة (٤.٧٧% ، ٤.٤%) لكل منهما على الترتيب من عدد حالات الزواج البالغة (٤٦١ ، ١٠٥٩) حالة لكل منهما على الترتيب.

وتأسيساً على ما تقدم نلحظ أن هناك تذبذباً في تسجيل حالات الطلاق للوحدات الإدارية والتي سجلت اعلاها مراكز الأقضية في المحافظة ويرجع ذلك الى جملة من الاسباب منها عوامل ديموغرافية تتمثل في زيادة اعداد السكان ولاسيما الذين هم في سن الزواج فضلاً عن تزايد اعداد المهاجرين ونلحظ ان الزيادة تكون في مراكز الاقضية ولاسيما قضاء مركز الديوانية فقد حاز على النسبة الاعلى وهذه العوامل مرتبطة بعوامل اقتصادية وأخرى اجتماعية منها السعي وراء الزواج بأخرى مما يدفع الزوجة الأولى الى طلب الطلاق هذا من جهة ومن جهة اخرى التطور التكنلوجي الحالي من وسائل اتصالات وفضائيات متقدمة لاسيما الهواتف المحمولة والانترنت وغيرها انعكست على وضع الأسرة وأدت الى تفككها وزيادة حالات الطلاق فيها، وسوف نتطرق الى هذه العوامل او الاسباب بشيء من التفصيل في المبحث الثالث .

اما معدلات الطلاق الخام في المحافظة فيمكن استخراجها عن طريق مقياس معدل الطلاق الخام والذي يعد من أبسط مقاييس الطلاق وأكثرها استعمالاً لأغراض المقارنات الدولية وهو يعبر عن عدد حالات الطلاق لكل (١٠٠٠) من مجموع السكان ويستخرج المقياس بقسمة عدد حالات الطلاق خلال سنة على مجموع السكان في منتصف السنة وضرب الناتج في (١٠٠٠).[١٤] اذ يتضح من الجدول (٢) والشكل (٣) ان معدلات الطلاق الخام قد تباينت على مستوى المحافظة خلال عام ٢٠١٦ اذ يظهر اعلاها في مركز قضاء

الديوانية وبلغ ( ٣.٦) بالألف وهو اعلى من معدل الطلاق في عموم المحافظة والبالغ (٢.٣) بالألف . اما ادنى معدل للطلاق سجل في مركز قضاء عفك وبلغ (٠.٧) بالألف .

جدول (٢) معدلات الطلاق الخام بحسب القضاء في محافظة القادسية لعام ٢٠١٦

| الوحدة الادارية | عدد السكان في منتصف السنة (*) | عدد حالات الطلاق | معدل الطلاق الخام |
|---|---|---|---|
| قضاء الديوانية | ٥٨٧٧٧٦ | ٢١١٩ | ٣.٦ |
| قضاء عفك | ١٧٦٩١٨ | ١٣٦ | ٠.٧ |
| قضاء الشامية | ٢٦٥٦٩٤ | ٣٤٦ | ١.٣ |
| قضاء الحمزة | ٢٣١٥٥٤ | ٢٩١ | ١.٢ |
| مجموع المحافظة | ١٢٦١٢٣٤ | ٢٨٩٢ | ٢.٣ |

المصدر : اعتماداً على: (١) جدول (١) ، (٢) مديرية احصاء محافظة القادسية ، تقديرات السكان لعام ٢٠١٦ ، بيانات غير منشورة

(*) تم استخراج عدد السكان في منتصف السنة باستخدام المعادلة التالية:

$Pn = po \times e^{rt}$ إذ ان pn : عدد السكان منتصف العام، po: عدد السكان في التعداد السابق، r: معدل النمو ، t: المدة الفاصلة بين التعدادين ، e: لوغاريتم طبيعي. المصدر: ..U.N-Development studies center. Basic Mathematics for Demographers. Edited By S.K. Jain. No. 1. New York. 1979.P. 50.

شكل (٣) معدلات الطلاق الخام في محافظة القادسية بحسب القضاء لعام ٢٠١٦

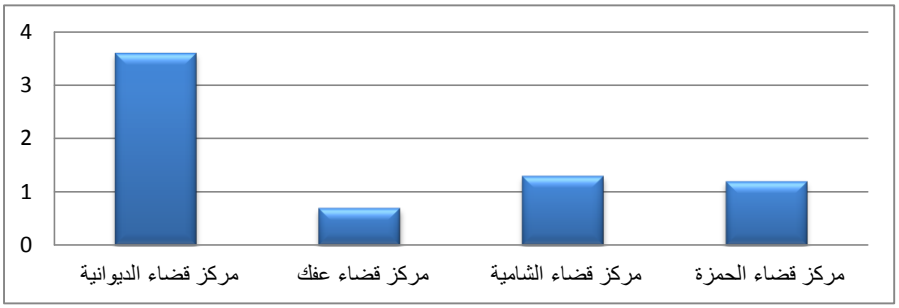


المصدر: اعتماداً على جدول (٢)

## المبحث الرابع

## الاسباب المؤدية للطلاق والآثار والنتائج المترتبة عليه

### المحور الأول : الاسباب المؤدية للطلاق

إن البحث في أسباب الطلاق أمراً في غاية الصعوبة فهناك صعوبة في حصر أسبابه نظراً لوجود عدد كبير من العوامل المتداخلة والمختلفة المؤدية إليه فأن الطلاق لا ينتج في أغلب الأحيان من حادث واحد بل هو نتيجة عوامل متعددة ومتداخلة ومرتبطة بشؤون الحياة الزوجية وتتفاعل مع بعضها البعض الآخر وتؤدي في النهاية الى حدوث الطلاق ، وقد قسم البحث الاسباب المؤدية الى الطلاق الى :

### أ. الاسباب الاجتماعية :

لاشك في ان قضية الطلاق قضية اجتماعية تعد في الزمن الحاضر عالمية الانتشار تشكل واقعاً مؤلماً تعاني منه المجتمعات وتمثل ظاهرة الطلاق ظاهرة معقدة تكون الأسباب الاجتماعية أهم العوامل المؤدية إليها نظراً لارتباطها الوثيق بالجانب الاجتماعي بشكل أكبر من بقية الجوانب التي يعيشها الفرد مما تتسبب في تفكك الأسرة وانهيارها وكما هو واضح من الجدول (٣) والشكل (٤) واهم الاسباب تتمثل:

١. **عدم الانسجام والتفاهم** : وهو عدم التوافق بين الزوجين ويشمل ذلك التوافق الفكري وتوافق الشخصية والطباع والانسجام الروحي والعاطفي وتعد هذه الأمور صعبة التحديد ومن الصعب ان نجد رجلاً وامرأة يتوافقان في بعض هذه الأمور فكل إنسان مختلف في طبيعة خلقه عن الآخر ، ويعد هذا العامل الاجتماعي من العوامل الرئيسة والاولى التي اشار اليها الاخصائيين الاجتماعيين في المحكمة وذلك بسبب كثرة حالات الزواج المبكر، فضلاً عن عدم تنازل كلا الطرفين للاخر والاصرار على رأيه.[١٥] و ان اعلى نسبة طلاق بسبب عدم الانسجام بلغت (٤٧.٧%) في مركز قضاء الديوانية اما ادنى نسبة فقد بلغت (١٣.٤%) في مركز قضاء الشامية .

٢. **الخيانة الزوجية** : إذ ان من اهم الممارسات التي تسبب بواعث الطلاق الأسري هي علاقات الزوجين مع اطراف اخرين وتعد الخيانة الزوجية من التحديات التي تواجه الكثير من الازواج والمتمثلة في ارتباط احد او كلا الزوجين في علاقة جنسية خارج نطاق الزواج وتعد من الاسباب الرئيسة في احتمال تحصيل الطلاق ،[١٦] وقد تكون خيانة الزوجة من اسباب الطلاق في الاغلب في حين قد تغفر الزوجة خيانة زوجها في اكثر الاحيان ولكن قد تلجأ الى القضاء لرفع دعوى الطلاق او التفريق القضائي، ونلحظ ارتفاع معدل الطلاق لهذا السبب الذي يعزى الى حالة التغيير الذي حصل في الأسر العراقية من الاطلاع على ثقافات اخرى وخاصة بعد تأثير وسائل الاعلام والاتصال الحديثة.[١٧] وقد بلغت اعلى نسبة طلاق بسبب الخيانة الزوجية في مركز قضاء الديوانية (٣٤.٧%) اما ادنى نسبة فقد سجلت في مركز قضاء عفك وبلغت (١٣%) .

٣. **الضرب والشتم والاهانة** : يعمل العنف الموجه ضد المرأة من الزوج على زيادة الكره والبغض في قلب الزوجة من جراء سوء خلق زوج ، وذلك من خلال تفنن الزوج في استعمال مختلف وسائل العنف التي تتوافر لديه من اجل معاقبتها على ذنب تافه او لم تكن قد ارتكبته ، حتى تصل في كثير من الاحيان الى الضرب المؤذي والمبرح وغالباً ما يقتصر على الاهانات والسباب للزوجة واهلها ، فالزوجات هن ضحايا لهذا العنف وان

سوء معاملة الزوجة يشكل موضوعاً جديراً بالاهتمام من جانب الباحثين والمختصين الاجتماعيين فالكثير منهم يعتقد بأن سوء معاملة الزوجة يرتبط بمعدلات العنف المرتفعة في نطاق الأسرة،[١٨] ويرجع سبب العنف الى حدة الظروف التي يمر بها المجتمع العراقي من خلال تأثير الجانب الاقتصادي في حياة الاسرة الزوجية وصعوبة توفير متطلبات العائلة فيكون الزوج على اشد حالات التوتر فيلقي اللوم على الزوجة وتفريغ غضبه فيها. [١٩] وبلغت اعلى نسبة طلاق بهذا السبب في مركز قضاء الحمزة (٣٤%) اما ادنى نسبة فقد بلغت (١٦%) في مركز قضاء الديوانية .

٤. **تناول الزوج للمسكرات والحكم عليه بالسجن** : ان تعاطي الزوج المسكرات بمختلف انواعها هو لانتشارها وسهولة الحصول عليها يجعل من المتعاطي لهذه السموم اسيراً لها مما يؤدي بالزوج الى اهمال اسرته واطفاله والعمل على ضرب الزوجة وإيذائها مما يجعل الزوجة في نفور دائم منه ويضطرها الى طلب الطلاق، وان الحكم على الزوج بعقوبة السجن وتقييد حريته تعد من الاسباب التي تدفع بالزوجة الى طلب الطلاق وخصوصاً اذا كان الحكم بالسجن بسبب ارتكابه جرائم خطرة على اختلاف انواعها وثبتت ادانته فيها ويكون لأهل الزوجة اليد الطولى في هذا الطلاق لأنه لا يشرفهم الارتباط بصهر حكمه القضاء بالأجرام، وهذا هو من الاسباب الضعيفة التي تؤثر على عدد حالات الطلاق في المحافظة بسبب التهاون الكبير وضعف اجهزة الدولة في معاقبة المجرمين .وقد بلغت اعلى نسبة طلاق بهذا السبب ( ٤١%) في مركز قضاء الديوانية .

جدول (٣)

التوزيع العددي والنسبي لأسباب الطلاق الاجتماعية على مستوى القضاء في محافظة القادسية لعام ٢٠١٦

| الأسباب الاجتماعية | عدم الانسجام والتفاهم بين الطرفين | | الخيانة الزوجية | | الضرب والشتم والاهانة | | تناول الزوج للمسكرات والحكم عليه بالسجن | | تدخل الاهل والاقارب | | الزواج الثاني | | الطلب من الزوجة ترك الوظيفة او المدرسة | | العقم او المرض | | استعمال الموبايل والنت | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | العدد | % | العدد | % | العدد | % | العدد | % | العدد | % | العدد | % | العدد | % | العدد | % | العدد | % | العدد | % |
| الاقضية | ٣٢ | ٤٧,٧ | ٨ | ٣٤,٧ | ٨ | ١٦ | ٩ | ٤١ | ٣٥ | ٢٩,١ | ٣ | ١٥,٧ | ٢٤ | ٣٣,٣ | ١١ | ١٩,٦ | ٧ | ٣١,٨ | ١٢٠ | ٢٦,٦ |
| قضاء الديوانية | ١١ | ١٦,٤ | ٣ | ١٣ | ١١ | ٢٢ | ٤ | ١٨,١ | ٢٣ | ١٩,١ | ٥ | ٢٦,٣ | ١٨ | ٢٥ | ١٣ | ٢٣,٢ | ٥ | ٢٢,٧ | ٩٣ | ٢٠,٦ |
| قضاء عفك | ٩ | ١٣,٤ | ٧ | ٣٠,٤ | ١٤ | ٢٨ | ٦ | ٢٧,٢ | ٢٥ | ٢٠,٨ | ٧ | ٣٦,٨ | ٢٢ | ٣٠,٥ | ١٧ | ٣٠,٣ | ٦ | ٢٧,٢ | ١٢٣ | ٢٧,٢ |
| قضاء الشامية | ١٥ | ٢٢,٣ | ٥ | ٢١,٧ | ١٧ | ٣٤ | ٣ | ١٣,٦ | ٣٧ | ٣٠,٨ | ٤ | ٢١ | ٨ | ١١,١ | ١٥ | ٢٦,٧ | ٤ | ١٨,١ | ١٢٤ | ٢٧,٤ |
| المجموع | ٦٧ | ١٠٠ | ٢٣ | ١٠٠ | ٥٠ | ١٠٠ | ٢٢ | ١٠٠ | ١٢٠ | ١٠٠ | ١٩ | ١٠٠ | ٧٢ | ١٠٠ | ٥٦ | ١٠٠ | ٢٢ | ١٠٠ | ٤٥١ | ١٠٠ |

المصدر : الدراسة الميدانية ، استمارة الاستبانة .

شكل (٤) التوزيع النسبي لاسباب الطلاق الاجتماعية على مستوى القضاء في محافظة القادسية لعام ٢٠١٦

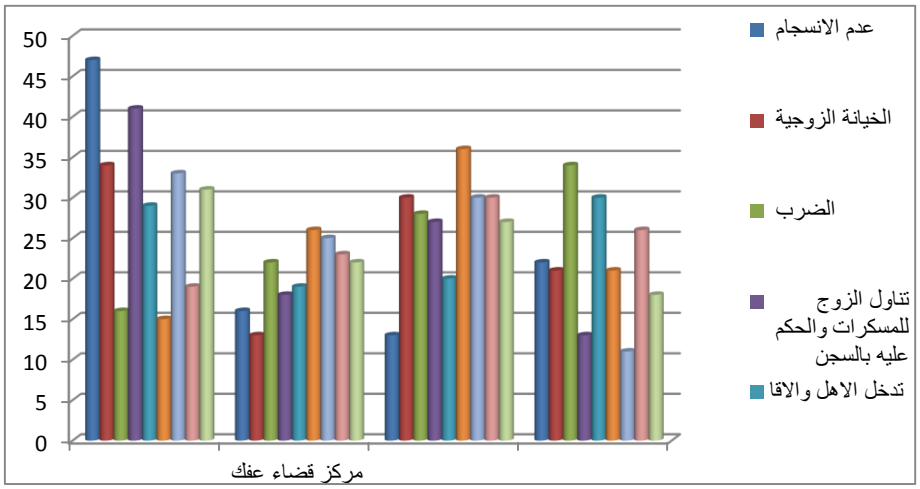


المصدر: اعتماداً على بيانات جدول (٣)

٥. **تدخل الاهل والاقارب** :ان هذا التدخل في الحياة الزوجية خلال السنوات الاولى من الزواج يعد من الاسباب الرئيسة المؤدية الى الطلاق ، فقد يتدخل الأهل في حياة الزوجين من باب الحرص عليهما ثم تتفاقم الامور لتصل الى خلافات بين الزوجين والاهل مما يؤدي الى الطلاق .[٢٠] وبلغت اعلى نسبة طلاق بسبب تدخل الاهل (٣٠.٨%) في مركز قضاء الحمزة

٦. **الزواج الثاني** : يعد هذا السبب من احد الاسباب المهمة في حدوث الطلاق فالمرأة تتحمل الكثير من تصرفات زوجها السلبية إلا انها لا تقبل ابداً ان تقاسم امرأة اخرى عرش قلبه وبيته وحياته الزوجية فيكون اهون عليها طلب الطلاق بدل العيش مع شريكة (ضرة) ويعزى سبب حدوث تعدد الزوجات نتيجة للتحسن في مستوى المعيشة لبعض طبقات المجتمع فيقبل الرجال على الزواج بأخرى.[٢١] وقد بلغت اعلى نسبة طلاق بسبب الزواج الثاني في مركز قضاء الشامية (٣٦.٨%) .

**٧.الطلب من الزوجة ترك الوظيفة او الدراسة** : يطلب بعض الرجال من زوجاتهم ترك وظائفهن او دراستهن مع انهن كن حين قيام الزواج موظفات او طالبات وهذا التغير في رأي الازواج قد يكون نابع من موقف تعرض له او نتيجة لتحريض من شخص قريب حتى يصل الحال الى الطلب من الزوجة الترك النهائي وبدون اعطاء اي فرصة للتفاهم مما يضطر النساء الى الرفض وعدم الامتثال الى رغبة زوجها حتى وان كلفها خسارة حياتها الزوجية ، وهذا يظهر بشكل جلي لدى الموظفات اللواتي يملكن راتباً شهرياً يمكنهن من الاعتماد على انفسهن في حالة وقوع الطلاق ، وكذا الحال لدى الطالبات وبالأخص ممن يدرسن التحصيل الجامعي ولا يفرطن بترك الدراسة لأي سبب من الاسباب.[٢٢] وقد سجلت اعلى نسبة للواتي تطلقن لهذا السبب (٣٣.٣%) في قضاء الديوانية .

**٨. العقم او المرض** : ان عامل عدم القدرة على الانجاب من العوامل الحاسمة في مدى استقرار الحياة الزوجية التي قد تصبح مجالاً للصراع بين كل من الزوجين خلال السنوات المبكرة من الحياة الزوجية ومن ثم ان قلة عدد الاطفال او عدم وجودهم يعزز امكانية حدوث الطلاق ، اما المرض فتعد اصابة احد الطرفين بالمرض في اثناء الحياة الزوجية مؤثرة في حدوث الطلاق لاسيما الامراض المزمنة ، ويعزى سبب انتشار الامراض في المجتمع العراقي نتيجة للحروب التي خلفها النظام السابق وما تركه من مواد مشعة ادت الى ظهور الامراض ولاسيما العقم والامراض المزمنة. وبلغت نسبة اللواتي تطلقن لهذا السبب (٣٠.٣%) في قضاء الشامية . ومن الاسباب الاجتماعية الاخرى استعمال الموبايل والنت والذي يعد من الاسباب الاكثر شيوعاً حديثاً اذ بلغت اعلى نسبة للمطلقات بسببه (٣١.٨%) في قضاء الديوانية .

## ب- الاسباب الاقتصادية

تعود العوامل المؤدية للطلاق في بعض جوانبها الى العامل الاقتصادي المتمثل بشؤون الأسرة المالية من حيث الدخل والانفاق والاستهلاك والادخار وما يترتب عليها من مصروفات خاصة بالزوجين والاطفال والسكن وتؤدي الأسباب الاقتصادية الى جعل الحياة الزوجية في دوامة من الضيق والحاجة والضنك خصوصاً عندما يمر الزوج بأزمة اقتصادية خانقة تؤثر في تلبية احتياجات الأسرة والأطفال مما يؤدي الى تفاقم المشكلات

الأسرية وشدة الخلافات وبالتالي حدوث الطلاق واهم هذه الاسباب تتضح من خلال جدول رقم (٤) والشكل رقم (٥) وكما يأتي:

جدول (٤) التوزيع العددي والنسبي لأسباب الطلاق الاقتصادية على مستوى القضاء في محافظة القادسية لعام ٢٠١٦

| اسباب الطلاق | عدم الانفاق | | بطالة الزوج عن العمل | | طلب الزوجة منزلاً منفرداً | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الاقضية | العدد | % | العدد | % | العدد | % | العدد | % |
| قضاء الديوانية | ٣٧ | ٣٢.١ | ٤٧ | ٢٩ | ١١ | ٣٤.٣ | ٩٥ | ٣٠.٧ |
| قضاء عفك | ٢٢ | ١٩.١ | ٣٨ | ٢٣.٤ | ٨ | ٢٥ | ٦٨ | ٢٢ |
| قضاء الشامية | ٢٥ | ٢١.٧ | ٤٩ | ٣٠.٢ | ٧ | ٢١.٨ | ٨١ | ٢٦.٢ |
| قضاء الحمزة | ٣١ | ٢٧ | ٢٨ | ١٧.٢ | ٦ | ١٨.٧ | ٦٥ | ٢١ |
| المجموع | ١١٥ | ١٠٠ | ١٦٢ | ١٠٠ | ٣٢ | ١٠٠ | ٣٠٩ | ١٠٠ |

المصدر: الدراسة الميدانية ، استمارة الاستبانة

شكل (٥) التوزيع النسبي لأسباب الطلاق الاقتصادية على مستوى القضاء في محافظة القادسية لعام ٢٠١٦

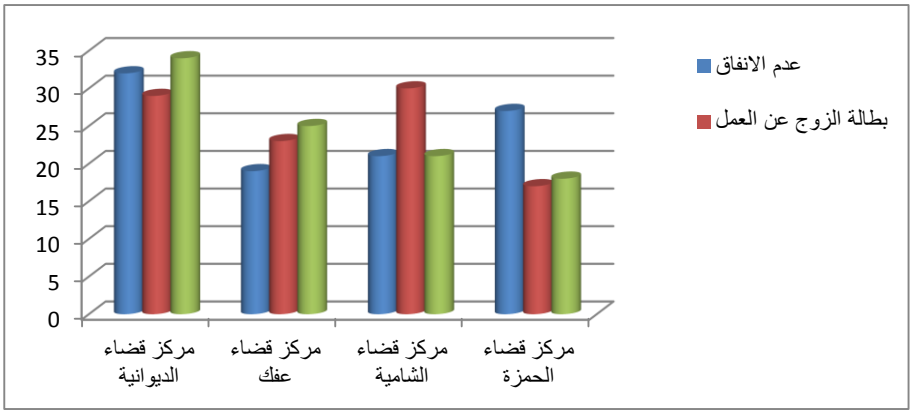


المصدر: اعتماداً على بيانات جدول (٤)

١. **عدم الانفاق والبطالة** : يكمن تأثير الجانب الاقتصادي في شيوع حالات الطلاق في عدم مقدرة الزوج على الانفاق وتلبية احتياجات الاسرة ، وأخذت هذه الحالات تزداد بشكل ملحوظ بسبب ارتفاع معدلات البطالة، وعدم الانفاق يترتب عليه انهيار العلاقة الزوجية خاصة عندما لا يجد فرصة عمل تمكنه من توفير متطلباته ومتطلبات اسرته ، وان عجز الزوج على الانفاق يؤدي الى وجود شكل من عدم التوازن داخل الوحدة المعيشية ينجم عنه العديد من مظاهر القلق والتوتر التي تصل في بعض الشرائح الدنيا الى صراع دائم يهدد الاستقرار الزواجي،[٢٣] وقد بلغت اعلى نسبة طلاق بهذا السبب في قضاء الديوانية اذ بلغت (٣٢.١%) اما ادناها فكانت في قضاء عفك وبلغت (١٩.١%) . كما وان للبطالة وتدهور الوضع الامني دفع الكثير من الرجال الى ترك العمل لعدم مقدرتهم متابعة العمل مما يسبب ضغوطاً نفسية تؤدي بدورها الى حصول مشاكل مستعصية قد تتطور لتصل الى طلب الطلاق ومن ثم تفكك الكثير من الاسر ، وقد بلغت نسبة الطلاق لهذا السبب اعلاها في قضاء الشامية وبلغت (٣٠.٢%) .

٢. **طلب الزوجة منزلاً منفرداً**: مشكلة السكن من المشاكل الكبيرة التي تحول دون زواج الكثير من الشباب لأن اغلب الفتيات في الوقت الحاضر يشترطن اول الامر وجود سكن منعزل، وحينما يعلمن بأن الشاب لا يتأتى له ذلك يرفضن قبول الزواج، اما عند قيام الزواج فيعد طلب الزوجة منزلاً منفرداً احد اسباب الطلاق نظراً لان الزوجة تفضل ان تكون لها مملكتها الخاصة بها ، ويعود سبب حدوث الطلاق لهذا العامل الى عدم مقدرة الزوج المالية على تلبية رغبة زوجته في توفير السكن المستقل لها خصوصاً اذا كان محدود الدخل ، وقد بلغت نسبة الطلاق لهذا السبب اعلاها في قضاء الديوانية (٣٤.٣%) .

## المحور الثاني : الآثار المترتبة على الطلاق

### أ. الآثار الاقتصادية:

تترتب على الطلاق آثار اقتصادية تترك عبئاً ثقيلاً على كاهل الزوج من ناحية هدر المال على الزواج السابق وتحمله دفع الحقوق المالية التي بذمته للزوجة المطلقة من نفقة العدة ونفقة الأطفال واجرتي الحضانة والرضاعة وتسديد المهر المعجل والمؤجل الذي في ذمته ، وكذلك في حالة طلاقه للزوجة بدون سبب عقلاني يتحمل نفقة للزوجة نتيجة الضرر الذي ألحقه بها ومن أهم تلك الاثار الاقتصادية هي :

**١. النفقة** : لقد نصت المادة (٢٣ ف١) من قانون الاحوال الشخصية العراقي ١٨٨لسنة ١٩٥٩على (تجب النفقة للزوجة على الزوج من حين العقد الصحيح ولو كانت مقيمة في بيت اهلها إلا إذا طلبها الزوج بالانتقال الى بيته فامتنعت بغير حق) فيتحمل اعباء النفقة المطلق وفق الآتي:[٢٤]

- نفقة المعتدة : وهي من الآثار المالية التي يتحملها المطلق بعد الطلاق وللمرأة كامل الحق في المطالبة بها لأنها مازالت في عصبته وله في حالة الطلاق الرجعي ويجوز مراجعتها متى شاء ولا يجوز اخراجها من بيته فيجب الإنفاق عليها وإسكانها.

- نفقة الأولاد وأجرة حضانتهم وأجرة الرضاعة فلو كان له اولاد منها وتولت امهم حضانتهم يلزم والدهم او ولي امرهم بدفع نفقة لهم ، وكما يلزم بدفع اجرة للحضانة واخرى اجرة للرضاعة وذلك واجب من الاب او ولي امرهم ونفقة الاولاد يتحملها الأب سواء كان الاولاد عنده ام عند غيره.

يعود سبب المطالبة من الزوجة بالنفقة لأنها من حقوقها الشرعية التي تقع على كاهل الزوج خلال استمرار الزواج وبعد انحلاله بالطلاق ومن أهم أسباب رفع المطلقة دعوى النفقة الحاجة المالية لأنها أصبحت بدون معيل بعدما كانت في ظل أعالة زوجها ، اما المطالبة بنفقة الأطفال وكذلك أجرة حضانتهم ورضاعتهم فهي أمور اتفق عليها الدين

والقانون بأن الزوج هو من يتكفل بهما في الحالتين ولكن تبرز بشكل أكثر عند الطلاق لأنها تكون بالغصب والاكراه على العكس من قيام الزواج كان الزوج يتحملها من نفس راضية

٢. **غصب الأثاث الزوجية** : ان الاثاث الزوجية من الآثار الاقتصادية المترتبة على الطلاق وتعني الأثاث التي يتم تخصيصها للزوجة وشرائها من مهرها المعجل وكل ما حصلت عليه من هدايا بمناسبة الزواج وما اشترته من مالها الخاص ، وان التقاليد السائدة في المجتمع ان يضع كلا الزوجين الاثاث العائدة له في دار الزوجية وان كل واحد من الزوجين ينتفع ويستعمل الأثاث العائدة الى الزوج الآخر بالموافقة خلال مدة الحياة الزوجية إلا ان هذا الحال ينتهي بمجرد حصول الفرقة بين الزوجين لأي سبب ، وهذه القضية لا تُثار الا في حالة حدوث المشاكل والخلافات في الحياة الزوجية وعندما تتفاقم الأمور بين الزوجين يطالب كل ذي حق بحقه، ويعد الخلاف على الاثاث الزوجية من المواضيع التي اخذت حيزاً كبيراً في المحاكم الشرعية مؤخراً فقد قدمت الكثير من الدعاوى يومياً في المحاكم عند حصول الطلاق ، اما في قانون الأحوال الشخصية العراقي فلا يوجد نص قانوني بشأن الأثاث الزوجية ، وبما ان القانون يستمد أحكامه من الشريعة فأن الفقه الاسلامي جعل موضوع الاثاث على عاتق الزوج كونه المنفق على زوجته ، وفي حالة مطالبتها بحقها في ملكية اثاث الزوجية فيجب عليها ان تثبت سبب تملكها للأثاث والقرار الاخير للمحكمة بتأكيد صحة دعواها واعطاء الحكم بذلك ، اما اهم الاسباب لازدياد دعاوى غصب الاثاث الزوجية في محكمة احوال الديوانية فيعود الى مطالبة الزوجة بالأثاث هو محاولتها الحاق جزء من الضرر الذي حل بها بطليقها وكذلك العامل الانتقامي الذي يؤدي دوراً اساسياً لعدم رغبتها في ان يقوم طليقها بالزواج بأثاثها

٣. **المطالبة بالمهر**: هو حق من حقوق الزوجة على زوجها وهو من احكام عقد الزواج واثر من اثاره ولا يبطل النكاح بفقده بل يصح النكاح عند عدم ذكره،[٢٥] والمهر نوعان المهر المسمى ومهر المثل والاول هو ما سمي عند عقد الزواج تسمية صحيحة واتفق كلا الزوجين عليه والثاني فهو في حالة عدم التسمية وقد نصت المادة (٢١) من قانون

الاحوال الشخصية العراقي على (تستحق الزوجة كل المهر المسمى بالدخول او بموت احد الزوجين وتستحق نصف المهر المسمى بالطلاق قبل الدخول)، ويعود سبب مطالبة الزوجة او المطلقة بمهرها لأنه يعتبر بنظرها اول حق فرضته الشريعة والقانون لها ومطالبتها به هو ارجاع حق مغتصب منها فضلاً عن اسباب انتقامية من الزوج الذي لحق الضرر بها ، كذلك ارتفاع قيم المهور يعد دافعاً للمطالبة به من قبل الزوجة .

## ب. الاثار الاجتماعية :

١. المشاهدة : تعد مشاهدة الطفل المحضون في الأسر المطلقة من القضايا البالغة الأهمية والتي تزيد من شدة الخلاف بين الوالدين ، وبما ان القانون يصب في صالح الأم الحاضنة ، فعندما يحصل الطلاق بينهما يقوم الأب برفع دعوى قضائية يطالب فيها برؤية اولاده القاصرين وعندها يصدر حكم قضائي يسمح للأب برؤية أبنه في أقرب مكان لإقامة الحاضنة وهي الام ويكون حق الاب في رؤية الطفل كل خمسة عشر يوماً لمدة ساعتين في مكان محايد يتفق عليه الطرفان.[٢٦]

٢. الحضانة : تعد حضانة الاطفال بعد الطلاق من القضايا الأساسية التي تزيد من حدة النزاع بين الزوجين وخصوصاً إذا لم يكن الطلاق قد حدث بشكل ودي بينهما ، فضم الحضانة اي الاهتمام بتربية الطفل بعد حدوث الطلاق من اعقد الأمور الاجتماعية إذ يعطى الحق للأم بضم حضانة الطفل اليها لأنها هي التي تمده بحنانها وتسهر على راحته ومصلحته وتصبر على اذاه وهي مصدر غذاءه ورعايته ، ويعزى سبب النزاع بين الزوجين المطلقين في ضم حضانة الطفل الى ان الشرع والقانون اعطى حق ضم الحضانة الى الام فيحصل تجاذب بين الطرفين تزيد من الخلافات ، وفي حالة انتهاء مدة الحضانة يقدم الاب دعوى الى المحكمة يطالب فيها بأسقاط حضانة الام ، وأهم دافع يحرك الأب لمحاولة إسقاط حضانة مطلقته وكسب حق حضانة ابنائه حينما يتبين له أن سلوك الام الحاضنة الأخلاقي قد يؤثر في ابنائه ، وغالباً ما تستجيب المحاكم للأب وتسقط الحضانة عن الام في حالة ثبوت سلوكها المشين ، وقد يكون دافع الاب هو التخلص من واجبات

النفقة والحضانة والسكنى ، وفي بعض الحالات تضطر الأم الى التخلي عن حضانة اطفالها بسبب الأهل فلا يستطيع الأهل استقبالها هي واطفالها اما لضيق الحال واما بسبب التقاليد الاجتماعية او ان مكان السكن للعائلة لا يكفي او عدم رغبة زوج الأم استقبال اطفالها معها عند اقترانه بها.

## الاستنتاجات والتوصيات

- **الاستنتاجات**

١- يتباين التوزيع الجغرافي لعدد حالات الطلاق بحسب الوحدات الادارية لمحافظة القادسية وهذا يدل على التباين في اسباب الطلاق فيها من جهة وتباين اعداد السكان وبالتالي تباين عدد حالات الزواج التي اعتمدت لاستخراج حالات الطلاق .

٢- توصل البحث الى ان ارتفاع عدد حالات الطلاق في مراكز الأقضية هي اكثر من باقي الوحدات الادارية في المحافظة وهذا يعود الى الزيادة في اعداد السكان من جهة والى تفكك الروابط الاسرية في المناطق الحضرية بعكس الوحدات الادارية المتمثلة بالنواحي التي ما زالت تحافظ على القيم والتقاليد الاجتماعية التي تحافظ على ترابط الاسرة .

٣- تتعدد الاسباب المؤدية الى الطلاق بين عوامل اقتصادية واجتماعية ونفسية سايكلوجية وعوامل ثقافية ، ولربما تتداخل هذه العوامل في كل حالة من حالات الطلاق بشكل متفاوت بحسب الظروف المحيطة بالأسرة التي تنهار

٤- كانت الاثار والنتائج المترتبة على تفشي ظاهرة الطلاق خطيرة لها ابعاد متعددة تؤثر على المطلق والمطلقة وتمتد تلك الاثار والنتائج لتلقي بظلالها على المجتمع الذي تنتشر فيه من انعكاساتها صور من تشرد الاطفال واتباعهم طريق الجنوح والجريمة ، فضلاً عن انتشار الجهل والفقر والبطالة وكلها مشاكل مترابطة تؤثر بشكل او بآخر في المجتمع .

- **التوصيات**

١- ضرورة انشاء قاعدة بيانات في محكمة الاحوال الشخصية في محافظة القادسية لتتضمن المعلومات الكافية عن حالات الطلاق ولكلا الجنسين وبحسب البيئة لما لهذه المعلومات من اهمية في إظهار الكثير من الخصائص السكانية التي تخدم دراسة المشكلات السكانية والاجتماعية التي يعاني منها المجتمع .

٢- الاهتمام بالتعليم ورفع واقعه الحالي لما له من اثر بالغ في الحد من حالات الطلاق من خلال زيادة الوعي الثقافي ، وعدم تدخل الاهل بصورة رئيسة في موضوع الزواج والابتعاد عن الزواج الاجباري والمبكر

٣- الاهتمام بتحسين الاحوال الاقتصادية والاجتماعية للسكان وتقليل نسبة البطالة والحد من معدلات الهجرة للذكور وذلك لتأثيرها على الناحية الزواجية للسكان من حيث الزواج والطلاق

٤- اعطاء الاسكان الكثير من الأهمية وتوفير الوحدات السكنية للحد من احد اسباب الطلاق

٥- تفعيل دور المؤسسات الدينية والاعلامية والثقافية والتربوية في توضيح خطورة الطلاق في المجتمع ، والعمل على دعم المطلقات وسد احتياجاتهن لاسيما المادية وذلك من خلال رفع مبالغ شبكة الحماية الاجتماعية ، والعمل على احتضان ابناء المطلقين وحمايتهم من الضياع والتشرد .

## الهوامش:-

(١) جمهورية العراق، مجلس الوزراء، هيأة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية، ٢٠٠٠، ص١٤.

(٢) موسى سمحة ، جغرافية السكان ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، القاهرة ، ٢٠٠٩، ص٩٩.

(٣) منير عبد الله كرادشة ، علم السكان الديموغرافية الاجتماعية ، عالم الكتب الحديث ، الأردن، ٢٠٠٩، ص١٩٦.

(٤) عبد علي الخفاف ، جغرافية السكان اسس عامة ، ط٢، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ١٩٩٩، ص٢٤٩

(٥) عبد علي الخفاف ، مصدر سابق ، ص٢٤٩.

(٦) سناء الخولي ، الزواج والعلاقات الأسرية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، بدون سنة ، ص٢٧٥.

(٧) المصدر نفسه، ص٢٧٩.

(٨) الدراسة الميدانية ، مقابلة شخصية مع الأخصائية الاجتماعية (سليمة محمد) في محكمة الاحوال الشخصية في محافظة القادسية بتاريخ ٢٠١٥/٣/٣٠.

(٩) أحمد عبيد الكبيسي ، الاحوال الشخصية في الفقه والقضاء والقانون ، ج١،الزواج والطلاق وآثارهما ، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة ، ٢٠٠٩، ص٢٦١.

(١٠)الدراسة الميدانية ، مقابلة شخصية مع الأخصائية الاجتماعية (سليمة محمد) في محكمة الاحوال الشخصية في محافظة القادسية بتاريخ ٢٠١٥/٣/٣٠.

(١١)المادة ٤٣ ثانياً، قانون الاحوال الشخصية العراقي ، ١٨٨، لعام ١٩٥٩، المعدل .

(١٢)منال داود العكيدي ، اسباب تزايد حالات الطلاق في العراق ، بحث منشور في الانترنت على الموقع: http://www.alnoor.com

(١٣)صحيفة المؤتمر ، ارتفاع نسب الطلاق في العراق ينذر بتفكيك الروابط الاجتماعية ، بحث منشور في الانترنت على الموقع: http://www.almutmar.com

(١٤)يونس حمادي علي ،مبادئ علم الديموغرافية ( دراسة السكان ) ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، مطبعة الموصل ، الموصل ، ١٩٨٥، ، ص٣٧٩

(١٥) الدراسة الميدانية ، مقابلة شخصية مع الأخصائي الاجتماعي (ليث محسن كريم) في محكمة الاحوال الشخصية في محافظة القادسية بتاريخ ٢٠١٥/٣/٣٠.

(١٦)عبد العظيم المشيخص ، الانحرافات الاجتماعية مشكلات وحلول، ط١، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ، ٢٠٠٥، ص١١٢.

(١٧)الدراسة الميدانية ، مقابلة شخصية مع الأخصائي الاجتماعي (ليث محسن كريم) في محكمة الاحوال الشخصية في محافظة القادسية بتاريخ ٢٠١٥/٣/٣٠.

(١٨)علي عبد راغب ، مشكلات اجتماعية معاصرة ،ط٢، مجموعة دلتا للنشر والتوزيع ، الكويت ، ١٩٩٤، ص١٥٤.

(١٩)الدراسة الميدانية ، مقابلة شخصية مع الأخصائي الاجتماعي (ليث محسن كريم) في محكمة الاحوال الشخصية في محافظة القادسية بتاريخ ٢٠١٥/٣/٣٠.

(٢٠)الدراسة الميدانية ، مقابلة شخصية مع الأخصائي الاجتماعي (ليث محسن كريم) في محكمة الاحوال الشخصية في محافظة القادسية بتاريخ ٢٠١٥/٣/٣٠.

(٢١)المصدر نفسه .

(٢٢)المصدر نفسه .

(٢٣)علياء شكري ، علم الاجتماع العائلي ط٢، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٢، ص٧٩

(٢٤)ماهر عليان خضر ، الطلاق وأثاره واضراره ، محكمة الاستئناف الشرعية ، غزة ، فلسطين ٢٠١١، ص١٢، بحث منشور على الموقع : www.muslimaunion.org

(٢٥)عبد الله المراغي ، الزواج والطلاق في جميع الاديان ، المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية ١٩٦٦، ص٢١٢.

(٢٦)نبيل عبد الرحمن حياوي ، قانون الاحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته وقانون حق الزوجة المطلقة في السكن وقانون الاحوال الشخصية للاجانب ، المكتبة القانونية ، بغداد ، ٢٠١١ ، ص١٣٠

## مصادر البحث ومراجعه:


١. أحمد عبيد الكبيسي ، الاحوال الشخصية في الفقه والقضاء والقانون ، ج١،الزواج والطلاق وآثارهما ، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة ، ٢٠٠٩، ص٢٦١.

٢. جمهورية العراق، مجلس الوزراء، هيأة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية، ٢٠٠٠، ص١٤.

٣. سناء الخولي ، الزواج والعلاقات الأسرية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، بدون سنة ، ص٢٧٥.

٤. صحيفة المؤتمر، ارتفاع نسب الطلاق في العراق ينذر بتفكيك الروابط الاجتماعية ، بحث منشور في الانترنت على الموقع: http://www.almutmar.com

٥. عبد العظيم المشيخص ، الانحرافات الاجتماعية مشكلات وحلول، ط١، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ، ٢٠٠٥، ص١١٢.

٦. عبد الله المراغي ، الزواج والطلاق في جميع الاديان ، المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية ١٩٦٦، ص٢١٢.

٧. عبد علي الخفاف ، جغرافية السكان اسس عامة ، ط٢، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ١٩٩٩، ص٢٤٩

٨. علي عبد راغب ، مشكلات اجتماعية معاصرة ،ط٢، مجموعة دلتا للنشر والتوزيع ، الكويت ، ١٩٩٤، ص١٥٤.

٩. علياء شكري ، علم الاجتماع العائلي ط٢، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٢، ص٧٩

١٠. ماهر عليان خضر ، الطلاق وأثاره واضراره ، محكمة الاستئناف الشرعية ، غزة ، فلسطين ٢٠١١، ص١٢، بحث منشور على الموقع : www.muslimaunion.org

١١. منال داود العكيدي ، اسباب تزايد حالات الطلاق في العراق ، بحث منشور في الانترنت على الموقع: http://www.alnoor.com

١٢. منير عبد الله كرادشة ، علم السكان الديموغرافية الاجتماعية ، عالم الكتب الحديث ، الأردن، ٢٠٠٩، ص١٩٦.

١٣. موسى سمحة ، جغرافية السكان ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، القاهرة ، ٢٠٠٩، ص٩٩.

١٤. نبيل عبد الرحمن حياوي ، قانون الاحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته وقانون حق الزوجة المطلقة في السكن وقانون الاحوال الشخصية للاجانب ، المكتبة القانونية ، بغداد ، ٢٠١١ ، ص١٣٠

١٥. يونس حمادي علي ،مبادئ علم الديموغرافية ( دراسة السكان ) ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، مطبعة الموصل ، الموصل ، ١٩٨٥، ، ص٣٧٩

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة القادسية / كلية الآداب

قسم الجغرافية

استبيان خاص بالبحث الموسوم ( المتغيرات الجغرافية لظاهرة الطلاق في محافظة القادسية – دراسة في الجغرافية الاجتماعية ) . تهدف هذه الاستمارة الى جمع البيانات الخاصة بالبحث على ان هذه البيانات لا تستعمل الا لأغراض هذا البحث العلمي ولا حاجة لذكر الاسماء لذا نرجو الاجابة عن الاسئلة المدونة بشكل واضح وتكون الاجابة بعلامة ( ) في المكان المناسب وقد تتطلب الاجابة بعض التوضيح شاكرين تعاونكم

١- محل الاقامة : القضاء ..... الناحية ..... حضر ..... ريف .....

٢- التحصيل الدراسي للزوج : امية .... تقرأ وتكتب..... ابتدائية..... متوسطة ...اعدادية .....بكالوريوس .....عليا

٣- التحصيل الدراسي للزوجة : امية .... تقرأ وتكتب..... ابتدائية..... متوسطة ...اعدادية .....بكالوريوس .....عليا

٤- عدد الزوجات اللواتي في عصمة الزوج : زوجة واحدة ..... زوجتان ..... ثلاث زوجات ..... اربع زوجات .....

٥- العمر عند الزواج : .....

٦- العمر عند الطلاق : .....

٧- مدة الحياة الزوجية : اقل من سنة ..... ١-٥ سنوات ..... اكثر من ٥ سنوات .....

٨- المهنة : صناعة ..... زراعة .....تجارة .....موظف ..... لايعمل .....

٩- الاسباب المؤدية للطلاق : اولاً / الاسباب الاجتماعية : عدم الانسجام والتفاهم بين الطرفين ..... الخيانة الزوجية ..... الضرب والشتم والاهانة ..... تناول الزوج للمسكرات والحكم عليه بالسجن ..... تدخل الاهل والاقارب ..... الزواج الثاني ..... الطلب من الزوجة ترك الوظيفة او الدراسة ..... العقم او المرض ..... استخدام الموبايل والنت .....

ثانياً / الاسباب الاقتصادية : عدم الانفاق ..... بطالة الزوج عن العمل .... طلب الزوجة منزلاً منفرداً .....